

والنجف و كربلاء وصارت لمكة والمدينة مكانة خاصة في قلوب المسلمين، وكان على المسلمين في أول الأمر أن يحموا دولتهم الجديدة من شر الأعداء وينشروا رسالة الإسلام، فأنشأوا مدن عسكرية كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيراون. أما العامل السياسي فظهر أثره في انتقال العاصمة كما يهوى الحكام، فظهرت العسكر ثم القطنع ثم القاهرة، وظهرت سامراء في العراق ومكناس في مراكش، وقبل الإسلام كان العرب وسطاء تجاريين بالطبع والموقع وقد صاروا أنجح التجار ولذلك انصبت الثروات المستخلصة من التجارة في المدن، فازدهرت وزاد حجمها ومن بين تلك المدن التي أثرت من وراء التجارة وكبرت حجما وبغداد والقاهرة فقد كانت كل منهما في أيام مجدها سوق العالم ومستودعه تلتقى عندها تجارة الشرق والغرب.



2-3-2) شروط تأسيس المدينة في العمارة الإسلامية:

يشترط في تأسيس المدينة الإسلامية اختيار الموضع المناسب الذي يتوفر على عدة شروط، فهي حسب "أبي زرع الفاسي" يمكن تلخيصها في خمس شروط حسب قوله : >> قالت الحكماء أن مواضع المدن أن تجمع خمسة أشياء، وهي النهر الجاري والمحراث الطيب والمحطب القريب والسور الحصين والسلطان إذ به صلاح حالها وأمن سبلها وكف جبايرته << فالهدف إذن حسبه هو دفع المضار وجلب المنافع .

أما "ابن خلدون" فقد ذكر في مقدمته : >> المدن قرار تتخذها الأمم عند حصول الغاية المطلوبة، ولما كان ذلك القرار وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها ... فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك في متمنع من الأمانة إما على هضبة متوعدة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها، فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها ... وأما جلب المنافع والمرافق للبلاد فيراعى فيها الماء بأن يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة ثرة ...

ويراعى طبيب المراعي لسائمتهم (حيواناتهم) ... وأيضا المزارع فإن الزروع هي الأقوات ...
ومما يراعى في البلد الساحلية أن تكون في جبل ليكون موضعها متوعر على العدو".

ويذكر أيضا "ابن أبي الربيع" في كتابه "سلوك المالك في تدبير الممالك" ويقول : " يجب على من أنشأ مدينة أو اتخذ مصرا أن يراعى ثمان شرائط، أولها أن يسوق إليها الماء العذب، وثانيا أن يقدر طرقها وشوارعها حتى تتناسي ولا تضيق، وثالثا أن يبني فيها جامعا للصلاة في وسطها ليقترب على جميع أهلها، ورابعا أن يُقدّر أسواقها على حسب حاجتها، وخامسا أن يميّز قبائل ساكنيها، وسادسا إن أراد سكانها فليسكن أفسح أطرافها وأن يجعل خواصّه من سائر جهاته، وسابعا أن يحوطها بسور خوف اغتيال الأعداء، وثامنا أن ينقل إليها من أهل العلم والصنائع بقدر الحاجة لسكانها".

4-2-2 دور الفقه في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية:

ترتب على مبدي "لا ضرر ولا ضرار" و "الأخذ بالعرف" في تقرير أحكام البناء، نشوء مبدأ "حيازة الضرر" الذي صاغ المدينة الإسلامية صياغة شاملة، و"حيازة الضرر" تعنى: أن من سبق في البناء يحوز العديد من المزايا التي يجب على جاره الذي يأتي بعده أن يحترمها، وأن يأخذها في اعتباره عند بناء مسكنه، وبذلك يصيغ المنزل اللاحق من الناحية المعمارية نتيجة لحيازته الضرر، وبذلك يسيطر العقار الأسبق على حقوق عديده يحترمها الآخرون عند بناءهم، فضلا عن الحقوق التي قررها الشرع الشريف في مجال التنظيم العمراني، وكلاهما مما أدى إلى وجود بيئة عمرانية مستقرة .

5-2-2 ارتباط الفقه بالعمران:

لقد ارتبط فقه العمران في المدن الإسلامية بإطارين حاكمين له من الناحية الفكرية هما:

-الإطار الأول: هو السياسة الشرعية، وهي التي يتبعها الحاكم في المجال العمراني، سواء كانت تتعلق بأمور السياسية العامة، أو بالعمران مباشرة، وكلاهما يترك أثره على العمارة.

-الإطار الثاني: هو فقه العمارة ؛ والمقصود بفقه العمارة مجموعة من القواعد التي ترتبت على حركية العمران نتيجة للاحتكاك بين الأفراد ورغبتهم في العمارة، وما ينتج عن ذلك من تساؤلات يجب عليها فقهاء المسلمين، مستنبطين أحكاما فقهية من خلال علم أصول الفقه، ويمتد ذلك إلى فقه المياه في الحضارة الإسلامية . وقد جاءت تساؤلات المسلمين الفقهاء في هذا المجال لرغبتهم في تشييد عمائر تتناسب مع قيمهم وحضارتهم، وتراكت أحكام الفقهاء بمرور الزمن لتشكل إطار قانونا لحركة العمران في المجتمع يلزم به الحكام والمحكومين على السواء.